

بيان

الحكومة تستفرد مرة أخرى بتمرير مشروع مرسوم النظام الأساسي الخاص بهيئة المتصرفين والأطر المماثلة بالقطاعات العمومية

بدعوة من المكتب التنفيذي، للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، انعقد يوم السبت 10 أكتوبر 2009 بمقر الاتحاد المحلي للرباط، اجتماع للمتصرفين والأطر المماثلة لمختلف القطاعات العمومية، للتداول حول مشروع النظام الأساسي لمتصرفي الإدارات العمومية، وبعد الاستماع إلى عرض المكتب التنفيذي وإطلاع الحاضرين على مضامين مشروع المرسوم وإبراز أهم الانتقادات والمطالب والاقتراحات الكونفدرالية التي تم إغنائها بتدخلات ومناقشات عميقة حول الواقع الاجتماعي والتطلعات المهنية للمتصرفين والأطر المماثلة فان المتصرفين المجتمعين يعلنون للرأي العام ما يلي .

1 . يشجبون موقف الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة بعدم إرسال نص المشروع بشكل رسمي إلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الوقت الذي توصلت به مجموع القطاعات العمومية عن طريق منشور للأمانة العامة للحكومة ،

1 . يستغرب بشدة عدم الأخذ بعين الاعتبار الرسالة الموجهة الى السيد الوزير الأول والسيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة قبل اجتماع المجلس الحكومي في فاتح أكتوبر 2009 والتي تشير إلى ضرورة سحب مشروع مرسوم النظام الأساسي الخاص بهيئة متصرفي الإدارات العمومية من جدول أعمال المجلس الحكومي ،

2 . يستنكرون بقوة استمرار النهج الحكومي في الاستفراء بتمرير مشروع النظام الأساسي لهيئة متصرفي الإدارات العمومية من خارج مسطرة الحوار والتفاوض والتعاقد مع ممثلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل خصوصا وانه مدرج في جدول أعمال اللجنة القانونية المنبثقة عن اللجنة الوطنية لما سمي بالحوار الاجتماعي،

3 . يؤكد على ضرورة سحب مشروع النظام الأساسي الخاص بهيئة متصرفي الإدارات العمومية من مسطرة المصادقة في المجلس الوزاري ،

4 . يعلنون عن تعبئة شاملة لمجموع المتصرفين والأطر المماثلة في مختلف القطاعات العمومية واتخاذ جميع الخطوات النضالية والاحتجاجية ضد النهج الحكومي المتجاهل لمطالبنا الاجتماعية وحقوقنا المهنية

الدار البيضاء في 10 أكتوبر 2009

المكتب التنفيذي